اقتصاد

مدير صناعة حلب يطلب «التوسط» لدى «الكهرباء» للإعفاء من الفواتير

الوطن

أكد مدير صناعة حلب معن جذبة أن مطالب الصناعيين في المدينة تتركز على استقرار الوضع الأمني والحدّ من السرقات وتزويد المعامل بالطاقة الكهربائية وإعادة النظر بفواتير الكهرباء خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، والتوسط لدى وزارة الكهرباء لإعفائهم منها كون المعامل كانت خارج السيطرة، إضافة إلى تأمين المياه اللازمة للشرب والصناعة وعمل المنشآت.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن جذبة أن المديرية تقوم حالياً بالتعاون مع الجهات المعنية بالإشراف على منشأة خاصة لصناعة الأوكسجين وتأمين مقر آمن لها لتسويق عبوات الأوكسجين في مقر مشفى حلب الجامعي، حرصاً على عدم فقدان الأوكسجين الذي يعد مهمّاً للكثير من الحالات المرضية، علماً بأنه لا توجد بدائل.

ونوه بإصدار المكتب التنفيذي لمدينة حلب مؤخراً قراراً سمح بموجبه للصناعيين بالحصول على تراخيص مؤقتة لإقامة منشاة صناعية لمدة عام من تاريخ صدوره لاستمرار العملية الإنتاجية في حلب.

وأشار إلى أن عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي عادت إلى العمل والإنتاج بلغ ٢٠٦٥ منشأة في مختلف التجمعات والمنشآت الصناعية، إضافة إلى مئات الورش الحرفية التي تتابع عملها في مختلف المناطق الآمنة لتزويد السوق المحلية بمنتجاتها وتأمين احتياجات المواطنين.

لافتاً إلى أنه تم العمل خلال الفترة الماضية على صيانة كابلات التغذية الكهربائية لعدد من المناطق الصناعية وزيادة فترة التغذية إلى ١٤ ساعة في بعضها ما انعكس إيجاباً على خفض تكاليف الإنتاج.

وبيّن أن عدد المنشآت الصناعية التي عادت إلى العمل في منطقة العرقوب الصناعية بلغ ٤٨٠ منشأة تعمل حالياً من أصل ١٥٤٠ منشأة مسجلة في المنطقة. أما بشأن منطقة الراموسة فقد بلغ عدد المنشآت الحرفية والصناعية العاملة حالياً ٣٧٠ منشأة من أصل المنشآت المسجلة البالغة ١٣٧٠ منشأة.

وعما يخص تجمع جبرين الصناعي بيّن مدير صناعة حلب أن عدد المنشآت التي عادت إلى العمل فيه بلغ ٣٠ منشأة من أصل ٣٤ منشأة مسجلة، وفي تجمع النقارين الصناعي بلغ عدد المنشآت العاملة حالياً نحو ١٢ منشأة من أصل ٢٤ منشأة مسجلة. وفي مدينة الشيخ نجار الصناعية ذكر جذبة أن عدد المنشآت الصناعية العاملة حالياً ١٧٠ منشأة منها ٨٤ منشأة تم تزويدها بالتيار الكهربائي، لافتاً إلى أن عدد المنشآت المرخصة في المدينة بلغ ٣٣٩٢ منشأة عدا عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وبيّن أن تجمع التيارة الصناعي يعاني التعديات والتجاوزات على منشآته التي تضم صناعات مهمّة كالحديد وغيرها، مبيناً أن العمل جار حالياً لتغذية هذا التجمع بالطاقة الكهربائية وأنه تم تشغيل ٥ منشآت في هذا التجمع لصناعة الصابون. أما عن وضع تجمع بنيامين الصناعي فقد أشار إلى أن عدد المنشآت العاملة حالياً في التجمع بلغ ١٧ منشأة من أصل ٣٠ منشأة مسجلة.

الصناعة السورية كما تراها «الوزارة»... في أول يوم بعد الأزمة:

٥ بالمئة معدل نمو لخمس سنوات.. منع تصدير المواد الخام وتكنولوجيا متطورة للشركات المعاد تأهيلها

الوطن

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة لـ«الوطن» أن الوزارة قدمت منذ أيام مذكرة للحكومة، تضمنت العديد من القضايا التي تتعلق بواقع القطاع الصناعي والمقترحات للنهوض بالصناعة الوطنية بعد الخروج من الأزمة.

مشيراً إلى اعتماد الوزارة على مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص كمنهاج عمل لإعادة تأهيل الشركات التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة وخبرات فنية متميزة.

وبين الوزير لـ«الوطن» أن المذكرة ركزت على ما ستقوم به الوزارة في مرحلة ما بعد الأزمة والتي تتطلب ضرورة التركيز على إتمام سلسلة الإنتاج حتى المرحلة النهائية وتطوير أقسام الإنتاج، إضافة إلى أهمية القيام بالتحديث التكنولوجي للمعامل والشركات التي تعتمد على مواد أولية متوافرة محلياً، لكونه ذا أثر مباشر في كلفة ونوعية المنتج ومستوى العمالة وعددها.

وتحت عنوان «مرحلة التكيف مع الأزمة» تضمنت المذكرة العديد من الأهداف، تمثلت بضرورة تعزيز القطاع العام والخاص لترميم القدرات الوطنية التصنيعية وخاصة في صناعة النسيج والأقمشة والملابس والصناعات الغذائية وإنتاج الأدوية وصناعة القوالب والصناعات الهندسية وصناعة المواد الأساسية ومواد البناء.

وأوضحت المذكرة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن هناك جملة من السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الوزارة لمرحلة الأزمة حسب وضع الشركات والمؤسسات تتمثل بإعادة تأهيل وتشغيل الشركات المتضررة جزئياً من خلال الموارد الذاتية المتاحة والدعم الحكومي من خلال الخطة الإسعافية وإعطاء الأولوية للصناعات النسيجية، الأدوية، الهندسية، الغذائية، الكيميائية حيث بلغ عدد هذه الشركات ٢٦.

ما بعد الأزمة

بيّنت المذكرة أن الأهداف الرئيسية لمرحلة ما بعد الأزمة لابد أن ترتبط بدايةً بشكل التمويل الذي سيكون متاحاً في هذه المرحلة، والأهم من ذلك السعي لتحقق الصناعة معدل نمو قدره ٥٪ خلال ٥ سنوات، من خلال التوسع في الصناعات ذات الأولوية، والصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية والصناعات التي تتوافر موادها الأولية محلياً باستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة والاستفادة من الخبرات الفنية والكفاءات العالية.

وحول آليات التنفيذ دعت المذكرة إلى ضرورة إدخال تكنولوجيا حديثة ومتطورة للشركات المعاد تأهيلها والتوسع في الصناعات التي تتوافر موادها الأولية محلياً ومن ثم التركيز على الصناعات الزراعية ومتابعة سلاسل الإنتاج حتى المراحل النهائية تحقيقاً لفكرة العناقيد الصناعية، مع التشديد على منع تصدير المواد الخام. وإعادة النظر ببعض الصناعات التي تعتمد على أذواق المستهلكين والتي لم يحقق فيها القطاع العام نجاحات تذكر وتركها للقطاع الخاص.

مقترحات

دعت الوزارة في مقترحاتها عبر المذكرة إلى أهمية التطبيق الحازم لمبدأ كل ما ينتج محلياً ويغطي حاجة السوق يتم ترشيد استيراده لدعم وحماية الصناعة الوطنية واتباع السياسات الاقتصادية التي تتعلق باستخدام الرسوم الجمركية والتحقق من شهادة المنشأ، والتشدد بتطبيق المواصفة القياسية السورية. وهذ يتطلب أهمية تأمين بيئة تشريعية لتمكين الوزارة من العمل ضمن الظروف الاستثنائية مثل تعديل قانون القطن وإصدار قانون التشاركية وقانون الاستثمار حيث إن إعادة تأهيل الشركات المدمرة كلياً تتطلب مبالغ مالية كبيرة يمكن تأمينها من خلال التشاركية مع القطاع الخاص.

واقترحت إلغاء التسعير الإداري ولا سيما في المؤسسة العامة للسكر لتتمكن من بيع إنتاجها بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح وشراء محصول العنب وفق أسعار السوق في إطار تحويل المؤسسات إلى مؤسسات ربحية اقتصادية.

مع إعطاء الصلاحيات لآمري الصرف لشراء الآلات والتجهيزات الواردة في الخطة الاستثمارية دون العودة إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية حيث يكون دور هذه الجهات في تدقيق دراسات الجدوى والمبررات الفنية والاقتصادية للمشاريع في المرحلة التي تسبق انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط، وتكريس مبدأ المحاسبة على النتائج. بالإضافة إلى تقديم دعم مالي إضافي من الخطة الإسعافية لإعادة تأهيل الشركات وفقاً لأولويات عمل الوزارة.

وركزت المقترحات على أهمية الاستمرار بإعادة توزيع عمال الشركات المدمرة وعمال الشركات التي هي خارج السيطرة على الوزارات الأخرى لكون عملية إعادة بناء وتأهيل هذه الشركات يحتاج لمدة زمنية من ٣ حتى ٥ سنوات حيث يتم تعيين عمالة جديدة وخلق فرص عمل بعد العمال المنقولين، مع تأكيد ضرورة معالجة هذا الملف بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية.

إضافة لذلك أولت وزارة الصناعة القطاع العام كل اهتمامها في مجال بيع المنتجات وتسويقها من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي، إلا أن ذلك أثر سلباً على السيولة المتاحة لديها، وفي هذا الصدد ترتئي وزارة الصناعة الاستمرار ببيع جهات القطاع العام منتجاتها بشكل نقدي أو ديناً لمدة لا تتجاوز شهرين وضمن سقف دين محدد وجدولة الديون السابقة.

قرار لـ«السورية للتأمين» يثير إشارات الاستفهام:

استثناء خاص للمديرين برفع سقف تعويض حوادث سياراتهم من دون ضبط شرطة

الوطن

ضاعفت المؤسسة العامة السورية للتأمين سقف التعويض المحدد للحوادث المجهولة للسيارات دون وجود ضبط للشرطة، لسيارات مديريها المركزيين فقط.

القرار الذي صدر مؤخراً وحصلت «الوطن» على نسخة منه يبيّن رفع السقف ليصبح ٥٠ ألف ليرة عن المعمول به سابقاً والذي كان محدداً بخمسة وعشرين ألف ليرة.

ويخص القرار المذكور سقف التعويض للحوادث المجهولة دون وجود ضبط شرطة، والتي قد تتعرض لها سيارات المديرين المركزيين في المؤسسة، وعددهم عشرة مديرين؛ في خطوة اعتبرتها المؤسسة نوعاً من التسهيل ضمن سلسلة التسهيلات التي أقرتها منذ بداية العام وخاصة فيما يتعلق بحوادث السيارات.

وحاولت «الوطن» معرفة نوع التسهيل الذي يكمن في هذا النوع من القرارات لأنه محصور فقط بسيارات مديري المؤسسة المركزيين؛ إلا أن التفسير الوحيد الذي بني عليه القرار هو ارتفاع أسعار قطع التبديل وبالتالي عدم تناسب الأسعار الرائجة اليوم مع سقف التعويض الذي كان محدداً في السابق بخمسة وعشرين ألف ليرة؛ مع العلم أن السقف الجديد للتعويض لا يمكن أن يغطي سوى ثمن قطعة واحدة فيما لو تضررت بفعل حادث مجهول.

ويغطي هذا القرار السيارات المخصصة لمديري المؤسسة وليس لسياراتهم الخاصة، وذلك على حد قول مصدر مسؤول في المؤسسة، مؤكداً لـ«الوطن» أن القرار يعمل به من تاريخ صدوره ولا يشمل الحوادث المجهولة والمسجلة قبل تاريخه؛ أي في وقت كان السقف السابق للتعويض معمولاً به، لافتاً إلى أن التعويض لمثل هذه الحوادث يصرف خلال فترة شهر كحد أقصى.

وفيما إذا كان التعويض المحدد للحوادث المذكورة يمنح للمدير الذي تعرضت سيارته لحادث مجهول يؤكد المصدر لـ«الوطن» أنه لا يصرف نقداً بشكل مباشر؛ بل إن لجنة تقوم بالكشف على أضرار السيارة وتقدر قيمة الضرر ومن ثم يقوم المدير بالإصلاح بناءً على تقرير اللجنة ويتم الصرف بموجب فواتير نظامية مبين فيها قيمة الإصلاحات.

ومنذ أن صدر القرار المذكور لم تنظم المؤسسة أي ملفات لحوادث مجهولة تعرضت لها سيارات مديريها المركزيين، بخلاف من يرى أن القرار هو عبارة عن إكرامية للمديرين وخاصة أن السقف المحدد للتعويض لا يغطي أقل ضرر قد تتعرض له سيارة أحدهم، ولاسيما أن أسعار قطع التبديل ارتفعت مع ارتفاع أسعار السيارات.

وفي سياق متصل، علمت «الوطن» بأن المؤسسة السورية للتأمين تعمل على معالجة ملف السيارات الحكومية التي تعرضت للسرقة من المجموعات الإرهابية المسلحة والمؤمن عليها لدى المؤسسة، لجهة إبلاغها عن السيارات التي يتم استردادها وإيجاد طريقة مناسبة لاستعادة التعويضات التي ستصرفها للسيارات التي أمنت عليها.

علماً بأن سقف التعويض في حوادث السيارات المجهولة من دون ضبط شرطة يرتبط بقيمة عقد التأمين ويعطى مرة واحدة فقط.

٢٥,٤ مليار ليرة صادرات غرفة زراعة دمشق في ٦ أشهر

الشالط لـ«الوطن»: مطلوب عقود مع السوق لتحديد نوع البضاعة المطلوبة وشكلها

محمد راكان مصطفى

كشف مدير غرفة زراعة دمشق عمر الشالط لـ«الوطن» أن قيمة شهادات المنشأ الصادرة من الغرفة خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوز ٢٥,٤ مليار ليرة سورية. وبلغ عدد شهادات المنشأ ٣٧٢٨ شهادة، وتشمل ٣٢٨ مادة بوزن تجاوز ٢١٣ ألف طن.

وبين الشالط أنه بسبب الظروف التي يمر بها القطر يتم التصدير عن طريق البحر إلى مصر ومنها إلى دول الخليج ودول أخرى أو عن طريق الطيران إلى دول أوروبا وأميركا وكندا.

مؤكداً أنه يتم تصدير المنتجات الزراعية إلى معظم دول العالم العربية والأوروبية إضافة إلى أنه يتم تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق العراقية وإلى العديد من الدول الصديقة كروسيا وإيران.

وشدد الشالط على أهمية الوصول إلى إنتاج محاصيل زراعية بمواصفات تتناسب مع متطلبات الأسواق المستهدفة، إضافة إلى أهمية تطوير قطاع توضيب متخصص لتجهيز المنتجات المعدة للتصدير وفق الأسس النظامية.

كما اقترح العمل على إقامة زراعات تعاقدية من خلال إبرام عقود مع السوق، يتم بموجبها تحديد مواصفات المنتج وطريقة التوضيب وطريقة الشحن، وبناء عليه تتم عملية الزراعة وفق الاتفاق المبرم بين المستورد والمنتج.

وعن أهم المواد التي تم تنظيم شهادات منشأ لها من الغرفة، نذكر تنظيم ٤٩ شهادة لتصدير أشتال زراعية مشكلة بقيمة ٧٣ مليون ليرة و٣٦٣ شهادة لمادة الباذنجان بقيمة تجاوزت ٤٦٧ مليون ليرة و٢٩٨ شهادة بازلاء بقيمة أكثر من ٧٠٤ ملايين، إضافة إلى ٣٧٤ شهادة برتقال بقيمة تجاوزت ٥٥٦ مليون ليرة و٦٢٩ شهادة بندورة بقيمة تتجاوز ٢ مليار و٤٥٩ مليون ليرة و١٦٣ شهادة بوملي بقيمة ١٦,٥ مليون ليرة و١٦٢ شهادة تفاح بقيمة تتجاوز ١٤٩ مليون ليرة و٣٥٩ شهادة جانرك بقيمة وصلت إلى أكثر من ٢٢١ مليون ليرة و٢٦٦ شهادة خضار وفواكه مشكلة بقيمة تتجاوز ٤,٥ مليارات و١٧ شهادة جبنة عكاوي بقيمة تزيد على ٩٠ مليون ليرة سورية وغيرها من المواد والمحاصيل الزراعية.

يشار إلى أن عدد شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة زراعة دمشق حتى نهاية شهر نيسان من العام الحالي بلغ ١٧٩٢ شهادة بقيمة قاربت ٩,٤ مليارات ليرة سورية وبوزن تجاوز ١٤٠ ألف طن، شملت شهادات منشأ نظمت لتصدير ٢٥٦ مادة زراعية.

المواطنون يشترون بـ١٣,٨ مليون ليرة من استهلاكية دمشق يومياً

عبد الهادي شباط

كشف مدير فرع استهلاكية دمشق طلال حمود أن حجم مبيعات المؤسسة بلغ خلال النصف الأول من العام الحالي ٢,٥ مليارات ليرة توزعت على ٣٣ مليون ليرة خلال شهر كانون الثاني والذي يمثل أدنى حجم مبيعات ثم يرتفع حجم المبيعات إلى ٤٣٣ مليوناً في شهر شباط و٤٤٠ مليوناً في آذار الذي شهد أعلى نمو في حجم المبيعات ثم ٤٣٩ مليون ليرة في نيسان و٤١٠ ملايين لشهر أيار وأخيراً ٤١٦ مليون ليرة في شهر حزيران وبتوزيع حجم المبيعات في النصف الأول على ١٨٠ يوماً عدد أيام الأشهر الستة يتضح أن متوسط المبيعات اليومي لفرع دمشق تبلغ ١٣,٨ مليون ليرة يومياً.

وبين حمود لـ«الوطن» أن نسبة التنفيذ في خطة المبيعات بلغت خلال النصف الأول ١٠٤٪، وأن ارتفاع هذه النسبة يعود إلى نجاح المؤسسة في تقديم عروض وأسعار منافسة ومنخفضة لمعظم المواد المعروضة في منافذ البيع التابعة للمؤسسة وخاصة في المجمعات الرئيسية وبالتالي استقطاب شريحة واسعة من المستهلكين وارتفاع حجم المبيعات، وأن هذا ما يدلل عليه الازدحام وكثافة المستهلكين في صالات المؤسسة وخاصة خلال شهر رمضان.

وأشار حمود إلى أن المؤسسة تعمل على زيادة انتشارها في جميع مناطق دمشق للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستهلكين في المدينة وتقديم الخدمات لهم حيث يتم التحضير لإحداث ٩ مراكز ومنافذ جدية في دمشق منها مركز في منطقة المزة ومركز في منطقة دمر ومناطق برزة والزاهرة والميدان.

وعن آليات التسعير التي تتبعها المؤسسة لتحديد أسعار موادها ومعروضاتها أوضح أنها تتم بناء على لجنة سبر الأسعار التي تقوم بسبر الأسعار على مستوى أسواق دمشق وخاصة الأسواق الرئيسية بما فيها أسواق ومحال بيع الجملة والمفرق ويتم وضع الأسعار بحيث تكون أقل من مثيلاتها في الأسواق بنسبة لا تقل عن ١٥٪ وعادة ما تكون أسعار المعروضات في صالات المؤسسة أقرب إلى أسعار الجملة وأن ذلك يأتي في إطار تحقيق مبدأ التدخل الإيجابي من الحكومة في الأسواق والحد ومنع ظاهرة الاحتكار ورفع الأسعار والتي زادت حدتها خلال مرحلة الأزمة التي تعيشها البلاد.

ومن جانبه بين معاون مدير الفرع وهيب السيد أن لدى فرع المؤسسة في دمشق مخزوناً ضخماً من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن وأن المؤسسة قادرة على التدخل وكسر أي حالة احتكار لأي مادة يحتاجها المواطنون وأن معظم المواد الغذائية تباع في الصالات بأسعار أقل من السوق بـ٥-١٠٪ في حين تصل نسبة الانخفاض في أسعار الألبسة إلى ٥٠٪ عن مثيلاتها في الأسواق ولاسيما أنه تم التوسع في الألبسة والأحذية وخاصة في مجمع الأمويين الذي يعد مجمعاً مركزياً ومهماً لدى المؤسسة نظراً لموقعه وارتفاع عدد المستهلكين الذين يقصدونه وأكد أن المؤسسة مستمرة أيضاً في المشاركة بالمعارض وتسيير السيارات الجوالة وخاصة في مجال المواد الغذائية وفي مجال الأجهزة الكهربائية بين أن المؤسسة تبيعها بأسعار أقل بـ١٠٪ من المعروضة في السوق.

وعن تسجيل حالات استجرار غير مشروع لبعض المواد ذات الطلب الشديد وخاصة المواد المدعومة من مراكز المؤسسة أفاد السيد أنها حالات محدودة جداً ويتم معالجتها فوراً وعادة ما تكون ناتجة عن استغلال طرح المؤسسة لهذه المواد بأسعار مدعومة حيث يلجأ بعض المستهلكين إلى الحصول عليها عبر طرق وأساليب متعددة بغرض الاتجار بها منها زيادة عدد طالبي المادة من أقارب ومعارف التجار. مؤكداً أنه يجري متابعة حدوث مثل هذه الحالات وفي حال ثبوت تعاون أي موظف في مراكز المؤسسة أو تسهيله لمثل هذه الحالة يتم معاقبته وفق الأنظمة المعمول بها وعن عدد المراكز التابعة لفرع دمشق بين أنها نحو ١٠١ مركز و١٠ صالات ولدى الفرع ٤ مجمعات رئيسة هي مجمع الأمويين ومجمع الصالحية وابن عساكر ومجمع يوم بيوم في منطقة برزة وأن عدد العاملين في هذه المراكز والمجمعات نحو ٥٠٦ عمال.

شركات من ١٣ دولة ستشارك في عمليات إعادة الإعمار

قانون التطوير العقاري المعدل «قريباً»

علي محمود سليمان

أعلن مدير عام الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري أحمد الحمصي أن الهيئة أنهت التعديلات النهائية على أحكام القانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٨ الذي يهدف لإحداث مناطق التطوير العقاري، وسيتم طرح القانون المعدل خلال فترة قريبة، موضحاً أن مجمل التعديلات تخدم مرحلة إعادة الإعمار.

وأوضح الحمصي في تصريح لـ«الوطن» أن عدد شركات التطوير العقاري الموجودة حالياً هي ٤٤ شركة للتطوير العقاري منتسبة للهيئة ومنها شركات محلية وشركات أجنبية وهي برأسمال ٢٩٦٠ مليون ل.س، وقد تم إحداث ٢٣ منطقة تطوير عقاري موزعة ما بين ريف دمشق وحلب وحمص ودير الزور وحماة والسويداء والعمل جار على إحداث مناطق أخرى من خلال تحديث بنك المعلومات للمناطق العقارية.

وبيّن الحمصي أن الأولوية في إعادة الإعمار ستكون للمناطق التي تحتاج إلى هدم وإعادة بناء، والتي تكون نسبة الضرر فيها فوق ٥٠٪ للمنشآت والبنى التحتية، وتأتي المناطق التي تحتاج لإعادة تأهيل في المقام الثاني، وهي التي تكون نسبة الضرر فيها من ٢٠ حتى ٥٠٪ للمنشآت والبنى التحتية، وتأتي أخيراً المناطق التي يمكن العمل بها وتأهيلها وهي التي تكون نسبة الضرر فيها أقل من ٢٠٪.

كلام الحمصي جاء خلال افتتاح المؤتمر الصحفي لإطلاق معرض إعادة إعمار سورية الذي سيقام خلال أيلول القادم، حيث أشار إلى أن كثرة المؤتمرات تغني الموضوع وتعطي أفكاراً جديدة، لكون كل مؤتمر قد يسلط الضوء على جانب معين وهذه المؤتمرات ضرورية جداً لأن عملية إعادة الأعمار ليست سهلة، حيث إن كل منطقة لها خصوصيتها وظروفها، لافتاً إلى أهمية أن تضافر جهود الجميع في القطاع العام والخاص في عملية إعادة الإعمار، وعلى رأسهم الجامعات لكونها تمتلك خبرات وطنية لا يستهان بها، وفتح الباب لمبدأ التشاركية في القطاعين من خلال دعم المطورين العقاريين.

وشدد الحمصي في حديثه لـ«الوطن» على أهمية تطوير التشريعات الناظمة لتطوير الاستثمار العقاري وخلق المرونة اللازمة في تطوير البنى التحتية استعداداً لمرحلة إعادة الإعمار، حيث إن للهيئة دوراً كبيراً يعول عليه في المرحلة القادمة من خلال تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الشركات سواء القطاع العام أم الخاص لتكون مؤهلة لدخول مناخ الاستثمار المناسب في إعادة الإعمار، مضيفاً: إن الهيئة ستعمل على خلق مجتمعات عمرانية متكاملة تتيح لسكانها التمتع بظروف المعيشة المريحة، وطرح العديد من مناطق التطوير العقاري وعرضها على جميع الشركات المحلية والعربية والأجنبية الصديقة الراغبة في الاستثمار في بلدنا، مؤكداً أن العمل مستمر بشكل دائم على إيجاد مناطق جديدة للتطوير العقاري، بالإضافة إلى وضع خطة متكاملة لمعالجة مشاكل السكن العشوائي.

يشار إلى أن ١٣ دولة ستشارك في عمليات إعادة الإعمار بالإضافة إلى إبرام عقود اشتراك بالمعرض من شركات ألمانية وتشيكية وروسية وسويسرية.

وسوف يقام معرض إعادة إعمار سورية الأول على أرض مدينة المعارض خلال شهر أيلول القادم ما بين ١٦ و٢٠ أيلول القادم، ويواكبه تنظيم مؤتمر دولي متخصص بقطاع الاستثمار في إعادة الإعمار تحت مسمى (رؤى فرص الاستثمار في إعادة الإعمار)، حيث سيختص المعرض بالبناء بجميع مجالاته والبيئة والطاقة والصحة والتعليم والزراعة والاتصالات وتقنيات وتكنولوجيا المياه والسياحة والمواد الغذائية.

مجلس إدارة مؤسسة التجارة الخارجية «ينبش» أرقامها:

٢٣,٥ مليار ليرة ديون غير محصلة تستثمرها الجهات المدينة كالتجارة الداخلية والصحة

الوطن

كشف مجلس إدارة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية عن تفاوت كبير بين استحقاقات المؤسسة والتزاماتها تجاه الغير، في موضوع الدائنية والمديونية، إذ بلغت دائنية المؤسسة نحو ٣١,٩ مليار ليرة سورية، ومديونتها بنحو ٨,٥ مليارات ليرة، أي بفارق يصل حتى ٢٣,٥ مليار ليرة، واصفاً المبلغ بالكبير جداً ويتجاوز رأس مال المؤسسة، ما يشكل خطراً على عمل المؤسسة وخاصة على وضعها المالي.

وعلمت «الوطن» من مصدر مسؤول في الاقتصاد أن مجلس الإدارة الذي كان يرأسه الدكتور حيان سلمان (معاون وزير الاقتصاد حالياً) بيّن من خلال تحليل المشكلة أن حقوق المؤسسة على الغير تعادل نحو ٤ أضعاف حقوق الغير على المؤسسة، مبيناً أن تمكين المؤسسة من تحصيل حقوقها على الغير سيجعلها في موقع مالي جيد ويساعدها في تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الموضوعة ومواجهة التحديات التي تتعرض لها في المستقبل.

وطالب مجلس الإدارة منذ نحو الشهرين بضرورة حلّ هذه الإشكالية بأسرع وقت ممكن وبما ينسجم مع القانون رقم ٢ الخاص بالمؤسسات والشركات والمنشآت العامة والصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩ كون المؤسسة شخصاً اعتبارياً عاماً تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولها دور في المشاركة بتنمية الاقتصاد الوطني وتمارس عملاً ذا طابع اقتصادي ونشاط ينصب بشكل مباشر على الاقتصاد أو من خلال إشرافها على عدد من الشركات العامة أو المنشآت العامة ذات الأغراض والمهام المتقاربة معها أو المتكاملة عبر التنسيق بينها.

وفي دراسة خاصة بالمؤسسة تركزت حول وضع المؤسسة المالي والدائنية والمديونية وتوصيف المشكلة وتحليلها وعرضها من جوانبها المختلفة؛ اقترح مجلس الإدارة في عدة إجراءات لحلّ هذه المشكلة منها، ضرورة وضع خطة لجدولة الديون والعمل على تحصيلها بالسرعة الكلية حتى لا يتأثر عمل المؤسسة في المستقبل والتأكد من أن هذه المديونية هي أصل الدين أو أصل الدين مع الفوائد وتحديد قيمة الفوائد في حال ظهرت.

مع ضرورة وضع خطة لإجراء تقاصّ أو تسديد الديون بأسرع وقت وخاصة في حال ترتب عليها فوائد مالية ومعرفة إذا ما كانت المديونية تتضمن مبالغ الخط الائتماني والديون الخارجية.

وبينت الدراسة أن أغلبية المؤسسات تستثمر في أموال المؤسسة وخاصة المؤسسة الاستهلاكية والخزن والتسويق ووزارة الصحة وتشكل نسبة مديونيتها للمؤسسة ٥٥,٦٪.

وطلب مجلس الإدارة تقديم تقرير شهري عن تسديد حقوق المؤسسة من مديرية الحسابات، ورفع مذكرة إلى الجهات الوصائية لتوجيه المؤسسة والجهات العامة لتسديد المديونية وتوضيح زبائن المؤسسة وتحديد مديونية كل منهم وتحصيلها بالسرعة الكلية.

وبيّن المجلس أن مديونية المؤسسة للغير بلغت ٨,٥ مليارات ليرة، متسائلاً: لماذا دفعت بعض الجهات العامة سلفاً مالية للمؤسسة؟ وكيف؟ وما مبالغها؟ ولماذا دفعت هذه المبالغ إلى لجنة شراء الآليات؟